



## الحصيلة البشرية نتائج هجمات المتمردين في أفغانستان

1.....	الملخص
3 .....	انتهاكات قوانين الحرب
4 .....	المبررات التي يسوقها المتمردون
5 .....	أنواع الهجمات غير المشروعة
11 .....	II. ارتفاع عدد الضحايا المدنيين: اتجاهات وإحصاءات
11 .....	المدنيون في مرمى النيران
12.....	الهجمات الانتحارية
16.....	الهجمات على المدارس
17.....	التشريد ونقص التنمية
19.....	III. التوصيات



## ١. الملخص

مررت بالعربة، وبعدها بلحظات معدودة انفجرت القبلة؛ كانت كالزلزال؛ سحبته إلى الوراء ثلاثة أو أربعة أمتار... ولما أفقت رأيت الناس والأشلاء في كل مكان: الأصابع، والأيدي، والأقدام، كل شيء... كان الناس يصرخون، وكان آخرون يصرخون قائلين إن هناك قبلة أخرى ستتفجر... كنت ذلك اليوم أرتدي بدلة بيضاء، إلا أنها صارت حمراء اللون في تلك اللحظة...

لم يعد بقدوري المشي بسرعة الآن؛ لقد كنت ملائكة، ولم أعد الآن قادراً على الملاكمة... لا يمر يوم إلا وأشعر بالألم في ساقي، ولم أعد قادراً على المشي إلا بصعوبة... كلما فكرت في هذه الأمور، أغرتني عيناي بالدموع؛ كلما فكرت في هذه الأمور، ووضعتها معًا أمام عيني، شعرت بالرغبة في الرحيل عن هذا البلد.

- محمد يوسف عريش، يصف هجوماً بقبلة في كابول، 5 يوليو/تموز 2006.<sup>1</sup>

منذ مطلع عام 2006، قامت حركة طالبان، والحزب الإسلامي، وغيرهما من الجماعات المسلحة في أفغانستان بعدد متزايد من الهجمات المسلحة التي إما تستهدف المدنيين أو تُنفذ دونما اعتبار لأثرها على أرواح المدنيين. وبينما يمضي المدنيون الأفغان في شؤون حياتهم العادلة – سائرين في الشوارع أو راكبين الحافلات – يواجه الكثيرون منهم أعمال عنف مفاجئة ومرهقة، مثل حوادث إطلاق النار، أو الكمان، أو التفجيرات، أو غيرها من الهجمات العنيفة.

وقد أثبتت هذه الهجمات التي يشنها المتمردون أضراراً مرهقة وجسيمة بالسكان المدنيين؛ فقد حصدت أرواح الأمهات والأباء والأزواج والزوجات والأطفال، أو أثبتت بهم عاهات مستديمة، وخلفت وراءها الأرامل والثكالي واليتمى. وقد عمد المتمردون إلى استهداف الكثيرين من المدنيين على وجه التحديد، بما في ذلك العاملون في منظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، والأطباء، والعمال اليوميون، والعمال الميكانيكيون، والطلاب، والموظفوون الحكوميون، والمدرسوون، والمهندسوون. كما خلفت الهجمات ندوباً بدنية ونفسية لدى الضحايا وشهود العيان، وأحدثت المأمة ومعاناة هائلة للناجين من أقارب الضحايا.

---

<sup>1</sup> مقابلة أجرتها هيون رايتس ووش مع محمد يوسف عريش، كابول، 6 سبتمبر/أيلول 2006.

ويتناول هذا التقرير هجمات المتمردين وعواقبها، مستنداً إلى روايات الشهود والضحايا وأقاربهم، ومراجعة دقيقة شاملة للسجلات وبلاغات الحوادث التي وقعت خلال عام 2006، وأول شهرين من عام 2007. كما يتضمن التقرير تقييماً لبيانات الجماعات المتمردة ذاتها التي كثيراً ما تعلن مسؤوليتها عن الهجمات التي تسفر عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين.

على أن القوات المعادية للحكومة ليست هي وحدها المسؤولة عن سقوط القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في أفغانستان؛ فقد قتل ما لا يقل عن 230 من المدنيين أثناء العمليات التي قامت بها قوات التحالف أو قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" عام 2006، ويبدو أن بعضها ينطوي على انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ورغم أنه ليس هناك دليل على أن قوات التحالف أو قوات الناتو قد استهدفت المدنيين عمداً في هجماتها، فقد شنت في عدد من الحالات هجمات لا تميز بين المدنيين وغير المدنيين، أو تقاعست عن اتخاذ الاحتياطات الكافية للحيلولة دون تعرض المدنيين للأذى. وقد أشارت هيومن رايتس ووتش للعديد من هذه الحالات في تقاريرها، وسوف تواصل رصدها لسلوك تلك القوات؛ وإلا أن التركيز في هذا التقرير ينصب على المدنيين الذين سقطوا ضحايا لهجمات المتمردين، وأثار هذه الهجمات على حياة المدنيين في أفغانستان.

وقد تصاعدت وفيات المدنيين بصورة حادة خلال عام 2006، ورغم أنه لا توجد أرقام دقيقة للخسائر البشرية في صفوف المدنيين خلال السنوات السابقة، فإن تصاعد العدد الإجمالي لهجمات المتمردين في عام 2006 يظهر أن هذا العام كانأسوء عام يمر على أفغانستان منذ عام 2001 من حيث عدد القتلى من المدنيين؛ فقد ارتفع عدد التفجيرات الناجمة عن العبوات الناسفة المزروعة على جانب الطريق وغيرها من الهجمات بال مقابل إلى أكثر منضعف خلال العام الماضي؛ وأحصت هيومن رايتس ووتش 189 هجوماً بال مقابل خلال عام 2006، مما أسفر عن مقتل نحو 500 مدني. وقتل 177 مدنياً آخر في حوادث إطلاق النار والاغتيالات والكمائن.

وعلى وجه الإجمال، لقي 669 مدنياً أفغانياً على الأقل حتفهم فيما لا يقل عن 350 هجوماً مسلحاً منفصلاً شنته القوات المعادية للحكومة عام 2006. (والظاهر أن نصف هذه الهجمات تقريباً قد استهدف المدنيين أو أهداف مدنية عمداً). كما تکبد المئات من المدنيين إصابات بالغة، بما في ذلك الحروق والتمزقات الشديدة وكسور العظام وبنز الأطراف؛ وكان العدد الإجمالي للقتلى والجرحى الذين سقطوا في صفوف المدنيين الأفغان من جراء هجمات المتمردين هذا العام يربو على الألف.

وأصبحت التفجيرات الانتحارية أمراً يحدث بصفة معتادة في أفغانستان بعد أن كانت ذات يوم نادرة الحدوث؛ فخلال عام 2006، وقع ما لا يقل عن 136 هجوماً انتحارياً، وهو عدد يبلغ ستة أضعاف

نظيره في العام السابق. (يمثل هذا العدد جزءاً من الهجمات بالقنابل المشار إليها فيما تقدم، والبالغ عددها 189). وسقط 803 مدنيين أفغان على الأقل بين قتيل وجريح من جراء هذه الهجمات الانتحارية (272 قتيلاً و531 جريحاً). وكان ما لا يقل عن 80 من هذه الهجمات - وهي غالبية واضحة - تستهدف أهدافاً عسكرية؛ بيد أن هذه الهجمات الثمانين أوقعت خسائر فادحة في صفوف المدنيين، إذ بلغ عدد القتلى من المدنيين خمسة أضعاف نظيره من المحاربين (181 مدنياً مقابل 37 محارباً).

وقد استمر سقوط القتلى والجرحى من المدنيين بسبب هجمات المتمردين في عام 2007، حيث نفذت قوات المتمردين ما لا يقل عن 25 هجوماً مسلحاً في أول شهرين من العام 2007 مما أسفر عن خسائر بشرية في صفوف المدنيين، بما في ذلك الهجمات الانتحارية وغيرها من التفجيرات وحوادث إطلاق النار والاختطاف والإعدام؛ وأدت هذه الهجمات إلى مقتل 52 مدنياً أفغانياً على الأقل، وإصابة 83 آخرين.

كما ألحقت هجمات المتمردين أضراراً جسيمة بمتناكلات المدنيين؛ ففضلاً عن التفجيرات وغيرها من الهجمات التي أضرت بال محلات التجارية، والمباني، و منشآت البنية الأساسية، تعمد المتمردون استهداف المدارس المحلية التي كثيراً ما تُعد الرمز الوحيد للحكومة في المناطق النائية؛ ففي عام 2006، تضاعفت التفجيرات وهجمات الحرق العمد التي استهدفت المدارس الأفغانية، من 91 هجوماً عام 2005 إلى 190 عام 2006، حسب ما أورده التقارير؛ كما واستمرت الهجمات خلال عام 2007.

### **انتهاكات قوانين الحرب**

إن الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين أثناء الصراع المسلح لا تنجم بالضرورة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب)؛ ذلك أن طبيعة الصراع المسلح في العصر الحديث كثيراً ما تستتبع وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين أثناء القتال دون أن ينطوي هذا على مخالفة لقواعد الحرب.

غير أن هيومان رايتس ووتش خلصت من خلال تحقيقاتها إلى أن الكثير من الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف المدنيين من جراء هجمات المتمردين في أفغانستان عام 2006 كانت متعمدة أو كان بالإمكان تجنبها. فقد درجت قوات المتمردين على استهداف المدنيين، أو شنت هجماتها على الأهداف العسكرية والمدنيين بدون تمييز، أو مع علمها بأن هذه الهجمات يمكن أن تلحق بالمدنيين

أضراراً غير متناسبة. ومثل هذه الهجمات تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي؛ ومن المعلوم أن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني تعد من جرائم الحرب، وتتخضع لولاية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي صادقت عليه أفغانستان عام 2003.

وما من شك في أن حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة هي المسؤولة عن معظم هذه الهجمات؛ فقد أعلن الناطقون باسم طالبان مسؤولية الحركة عن أكثر من ثلثي التفجيرات المسجلة – وعلى الأغلب تلك التي وقعت في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية – ولو أن بعض تلك الادعاءات قد لا تكون سوى تصريحات للتباكي لا أساس لها من الصحة. أما فيما يتعلق بالهجمات التي وقعت في المناطق الشرقية والشمالية من أفغانستان، فليست هناك أدلة يعتقد بها على ضلوع شبكة الحزب الإسلامي التي يقودها قلب الدين حكمتير فيها؛ والأرجح أن جماعات أخرى مرتبطة بقوات طالبان والحزب الإسلامي، من بينها جيش المسلمين والقوات التي يقودها جلال الدين حقاني، هي المسؤولة عن الهجمات الأخرى في المناطق الشرقية والمناطق الواقعة في محيط خوست وجلال آباد.

### المبررات التي يسوقها المتمردون

كثيراً ما تزعم قوات المتمردين في أفغانستان أن عملياتها العسكرية هي عمليات مشروعة بوجه عام، أو أن استهداف المدنيين أمر يجيزه القانون.

فالتصريحات الإعلامية التي يدلي بها مختلف زعماء طالبان والناطقين باسمها، والوثائق المنسوبة لمجلس شورى طالبان، تشير إلى أن زعماء طالبان يستبيحون مهاجمة الموظفين الحكوميين الأفغان والمعلمين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، أو أي شخص يؤيد حكومة الرئيس حامد كرزاي. وقد أعلن الناطقون باسم طالبان مسؤولية الحركة عن مختلف عمليات الاختطاف والقتل التي راح ضحيتها عاملون في منظمات المساعدات الإنسانية الأجنبية، زاعمين أنهم قتلوا بسبب "تجسسهم لصالح الأميركيان" أو لصالح قوات الناتو أو قوات التحالف.<sup>2</sup>

ومثل هذه التصريحات منافية بصورة صارخة للقانون الدولي الذي يحظر جميع الاعتداءات المتمعة على المدنيين الذين لا يشتركون على نحو مباشر في الأعمال الحربية، مما يعني تورط زعماء

<sup>2</sup> تصريح أدلّى به الناطق باسم طالبان قاري محمد يوسف لمراسل وكالة روبيترز للأنباء. "الأفغان يبدون البحث عن أبيان مختطفين"، روبيترز، 12 مارس/آذار 2006. ويتلخص هذا التصريح بأربعة مواطنين مقدونيين مختطفين (ورد خطأ أول الأمر أنهم أبيان)، أعدّهم مقاتلو طالبان بعد ذلك بعده أيام. وبعد مقتل الأربعة، قال يوسف لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" "سوف نقتل أي شخص يساعد الأميركيان"، "قتل أفغان في مهمة تتعلق بالرهائن"، بي بي سي، 17 مارس/آذار 2006.

طالبان في جرائم حرب. كما أن تلك التصريحات تشجع القادة من المستويات الدنيا على الاستمرار في انتهاك قوانين الحرب وتيسير لهم ذلك.

وبالرغم من أن الناطقين باسم المتمردين وقادتهم، قد أعربوا أحياناً عن حرصهم على أمن المدنيين، فإن مثل تلك التصريحات غير مقتعة بالنظر إلى سجل المتمردين الذي يتناوله هذا التقرير بالتفصيل. وفي إشارة إلى العدد المرتفع من القتلى الذين سقطوا في صفوف المدنيين من جراء هجمات المتمردين، ذكر الكثيرون من الأفغان لـ هيومن رايتس ووتش أنهم يعتبرون ادعاءات المتمردين بالحرص على سلامة المدنيين؛ ادعاءات متهافتة ظاهرة البطلان. وفضلاً عن هذا، فعندما يدلّي قادة طالبان وغيرهم من قادة المتمردين بمثل هذه التصريحات، يكون محط التركيز عادة هو المدنيين الذين لا يعملون مع الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، ومن ثم فإنها تسلط الضوء بالأساس على عدم اكتراث المتمردين بأمن وسلامة هؤلاء الأشخاص – الذين يكفل القانون الإنساني الدولي حمايتهم – والذين لا يعتبرونهم "أبراء". فالإعراب عن القلق والحرص على سلامة وأمن بعض المدنيين لا يسوغ ارتكاب أعمال غير قانونية ضد البعض الآخر.

### **أنواع الهجمات غير المنشورة**

لقد نفذت جماعات المتمردين في أفغانستان الأنواع التالية من الهجمات غير المنشورة خلال السنوات الأخيرة:

- **الهجمات المتعتمدة على المدنيين**، مثل اغتيالات المسؤولين المدنيين أو المدرسين، أو التفجيرات التي تستهدف الأسواق المزدحمة أو غيرها من المنشآت المدنية، مثل المدارس أو العيادات الطبية.
- **الهجمات العشوائية** التي يستخدم فيها المهاجم وسيلة (نوعاً من الأسلحة) أو أسلوباً (كيفية استخدام السلاح) لا يميز بين المدنيين والمحاربين؛ فاستخدام لغم مضاد للآليات، مثلاً، على طريق مشاع يسلكه عامة الناس، أو قيام مهاجم انتحاري بنسف عبوته الناسفة في منطقة سكنية دونما اعتبار لأي خسائر بشرية.
- **الهجمات غير المتناسبة** التي يتوقع أن تسفر عن خسائر مدنية مفرطة بالتناسب مع الأهداف العسكرية المتوقعة؛ وذلك، على سبيل المثال، عندما تستهدف قبلة ما هدفاً عسكرياً ثانوياً، ويكون من المتوقع في حدود المعقول أن تتسرب في خسائر كبيرة في أرواح المدنيين.

كما يبدو أن بعض هجمات المتمردين كانت ترمي في المقام الأول إلى بث الذعر في نفوس السكان المدنيين، وهو أسلوب ينتهك القانون الإنساني الدولي. فقد استهدف المتمردون الموظفين الحكوميين المدنيين والعاملين في المنظمات الإنسانية بهدف تخويف السكان بوجه عام، فيما يبدو، لتنبيه عن تولي مثل هذه الوظائف، وأصدروا الكثير من الرسائل والتصریحات التي تحمل تحذيراً للمواطنين الأفغان من مغبة العمل مع الحكومة أو المنظمات الإنسانية غير الحكومية. كما نفذت جماعات المتمردين العديد من التفجيرات في مناطق مدنية، والظاهر أن الهدف من ورائها على وجه التحديد هو إرهاب الأهالي؛ فضلاً عن هذا، فقد دأبت القوى المعادية للحكومة على تهديد الأهالي بنشر وثائق مكتوبة، أو ما يطلق عليه "الرسائل الليلية"، تحذر الأهالي من مغبة التعاون مع الحكومة أو مع القوات الدولية.

وأثناء الكثير من الهجمات، ولا سيما التفجيرات الانتحارية، تنكر المتمردون على هيئة مدنيين مما يعد انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر أعمال الغدر؛ والهجمات الغادرة هي تلك التي يتنكر فيها المحارب على هيئة شخص مكفول الحماية بموجب القانون الدولي، مثل المدنيين، بغرض القيام بهجوم ما. وقد ساهمت تلك الهجمات في تشویش التفرقة بين المدنيين والمحاربين في أفغانستان عموماً، الأمر الذي زاد من مخاطر استهداف المدنيين للهجمات عن طريق الخطأ إبان العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الحكومية وقوات التحالف؛ فخلال الأشهر الأخيرة من عام 2006، بوجه خاص، أطلقت قوات الناتو نيرانها مراراً، عن طريق الخطأ، على السيارات المدنية لدى اقترابها من قوافل هذه القوات، إذ توهمت – لأسباب من بينها ما وقع في الماضي من هجمات غادرة – أن هذه السيارات يقودها مهاجمون انتحاريون.

ويستوجب القانون الإنساني الدولي من المحاربين، في جميع العمليات التي يقومون بها، اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب الخسائر المدنية البشرية والمادية، أو تقليلها إلى الحد الأدنى على أقل تقدير. وقد شن المتمردون الكثير من الهجمات المقصودة على المدنيين، ومن الواضح أن هذه تعد من جرائم الحرب؛ كما شنوا على أهداف عسكرية هجمات ألحقت بال المدنيين أضراراً عشوائية وغير مناسبة، منتهكين بذلك قوانين الحرب.

وقد وقع الكثير من الهجمات المسجلة للمتمردين وسط مناطق مدنية مزدحمة، أو على مقربة من مناطق سكانية وتجارية. وإلى جانب هذا، فإن المهاجمين استخدمو في الكثير من الحالات متغيرات بالغة الشدة من المعلوم أن آثارها الانفجارية يمكن أن تسبب خسائر فادحة في أرواح المدنيين ومبانيهم مما يتجاوز تدمير الهدف العسكري المقصود أو إبطال مفعوله.

وكثيراً ما تشمل هذه الهجمات تفجيرات انتحارية ينفذها المهاجمون إما مترجلين أو راكبين سيارات مفخخة؛ ورغم أن منفذ التفجير الانتحاري يعد بمثابة سلاح بالغ الدقة من الناحية النظرية، فقد تبين لـ هيومن رايتس ووتش أن المهاجمين الانتحاريين في واقع الأمر كثيراً ما يفجرون عبواتهم الناسفة قبل الأولان أو بصورة غير دقيقة وبلا حرص على تقليل الخسائر المدنية إلى أدنى الحدود. كما أنه في جميع الهجمات التي وقعت تقريرياً، تظاهر المهاجم بأنه مدني مما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. ومن ثم فإن استعداد قادة طالبان وغيرها من جماعات المتمردين للاستمرار في نشر سلاح يتسم بالعشوانية إلى حد بعيد في الواقع الفعلي – أي المفجرين الانتحاريين – في مناطق كثيفة السكان يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي، أي جريمة حرب.

كما يسaur هيومن رايتس ووتش القلق إزاء أفعال القوات الحكومية والدولية فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين من آثار العمليات الحربية؛ ذلك أن القانون الإنساني الدولي يستوجب من جميع أطراف الصراع اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها من آثار الهجمات؛ ويشمل هذا عدم تحديد أي أهداف عسكرية داخل مناطق كثيفة السكان أو بالقرب منها. وتسرى هذه الالتزامات على المتمردين وقوات الحكومة الأفغانية والقوات الدولية على حد سواء؛ ومن ثم فما دامت القوات الحكومية الأفغانية والقوات الدولية هي المسؤولة عن توفير الأمن للسكان المدنيين، فينبع علىها اتخاذ الإجراءات الازمة لتجنّب السكان المدنيين المخاطر في حالة وقوع هجمات للمتمردين، ومن ذلك عدم إقامة المنشآت العسكرية بلا داع وسط المناطق الأهلية بالسكان أو القيام بدوريات في مناطق مزدحمة.

\* \* \* \*

إلى جانب من سقطوا من القتلى والجرحى، خلفت هجمات المتمردين ندوباً نفسية عميقه لدى المواطنين الأفغان.

أصيبت الطفلة "شرزاد"، البالغة من العمر تسع سنوات، بجروح بالغة في تفجير شهته العاصمة كابول في مارس/آذار، وكان يستهدف أحد كبار نواب البرلمان الأفغاني؛ فقد أدى الانفجار إلى تمزق بطنهما، واندلاع أحشائهما منه؛ وقالت شرزاد لـ هيومن رايتس ووتش إن الانفجار وقع بعيد مغادرتها لضريح أدت فيه الصلاة لتوها، وكانت آنذاك تسير مع أخيها.

وقع الانفجار ونحن في طريق عودتنا إلى البيت، فانفتح بطني، وظننت أنني سأموت... أحياناً ما أرى هذا اليوم في المنام – فتتتابني الكوابيس... لم أكن أظن أنني

سأبقى على قيد الحياة؛ بدأت أردد كلمة الشهادة عندما أصبت ذلك اليوم لأنني حسبت  
أنني سأموت.

أما غلام، من كابول، فقد وصف لـ هيومن رايتس ووتش كيف تحولت رحلته الصباحية المعتادة في يوليو/تموز 2006 إلى كابوس بسبب انفجار قبلي في الحافلة التي كان يستقلها:

كان الانفجار متوجهاً للغاية، وأحدث صوتاً مروعًا؛ وفي الداخل تحولت الحافلة إلى جحيم، وابتلعتها النيران... أول ما وعيته بعد ذلك هو أنني أصبت بحروق بالغة...

لقي الرجل الذي كان جالساً بجواري حتفه على الفور؛ لم أستطع أن أحركه؛ كانت الدماء تسيل مني بغزارة، ولكنني تمكنت من الخروج من الحافلة. صرخت في وجه أفراد الشرطة والناس كي يساعدونني، ولكن الجميع كانوا خائفين، وكانوا يصرخون ويركضون بعيداً عنني.

وقد خلفت الهجمات كمداً وأسىً بالغاً لدى الناجين من الأقارب؛ ومن هؤلاء محمد هاشم الذي قتلت زوجته بببي سادات بنيران مهاجمين أثناء كمين في شمالي أفغانستان في مايو/أيار 2006، وأغلبظن أن المهاجمين ينتمون إلى قوات المتمردين؛ ووصف محمد مصابه قائلاً:

كانت زوجة طيبة؛ كنا نشعر كل يوم وكأننا زوجان حديثان؛ كانت أعز صديق لي... أصبحت أشعر بالضياع الآن؛ لم أعد أجد في الحياة سوى الاكتئاب. كلما دخلت غرفة كانت فيها، غشيني الاكتئاب... ولأنني فقدت زوجتي، عدت لا أطيق هذه الحكومة فحسب، بل ضفت بالدنيا كلها.

كما ألحقت هجمات المتمردين أضراراً جسيمة بنسيج الحياة اليومية في أفغانستان؛ فإلى جانب الآثار الرئيسية الواضحة للهجمات – أي سقوط المئات من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين – تسببت هذه الهجمات في أضرار أعم؛ فعامة المواطنين الأفغان – من المزارعين وسائقي سيارات الأجرة وعمال البناء – يعانون أشد المعاناة من سوء الأحوال الاقتصادية المحلية، والبطالة، ونقص الرعاية الصحية، وسوء المرافق والخدمات التعليمية والاجتماعية. ونظراً لأن الكثير من الهجمات قد استهدفت العاملين في المنظمات الإنسانية والإنسانية، والمسؤولين الحكوميين، فقد تعطل العديد من البرامج الحكومية والإنسانية الحيوية في المناطق المضطربة؛ وكانت النتيجة هي انخفاض

المساعدات الإنمائية والإنسانية إلى مستوى أدنى من مستواها المتدنى أصلًا، مما زاد من شظف العيش الذي يكابده المدنين الأفغان.

وقد نزحت عائلات أفغانية كثيرة من جراء العنف المتفشي والمتسم في ظاهره بالعشوانية، أما اللاجئون خارج الحدود فيزداد – فيما يبدو – ترددهم في العودة لمناطق يقل الأمان فيها بشكل مطرد. ونتيجة للمشكلات الأمنية والأعمال العدائية في المناطق الجنوبية نزح أكثر من مائة ألف أفغاني من ديارهم في العام الماضي. وظل مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان في إيران وباكستان محجمين عن العودة إلى ديارهم في المناطق المذكورة، وهذا مرجعه بشكل جزئي لمشكلات أمنية؛ ومعظم العائدين في السنوات الأخيرة اتجهوا إلى المناطق الحضرية مثل العاصمة كابول، وآخرون كثيرون أحجموا عن العودة؛ وبزيادة عدد اللاجئين الأفغان الذين بقوا خارج أفغانستان عن ثلاثة ملايين نسمة.

إن خطورة الصراعسلح والنزوح تتضح بصفة خاصة في الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية وما حولها بما في ذلك هلمند وقدهار و أوروزغان وزابول وباكتيا وباكتيكا وكونار. وهذه مناطق توجد بها جذور قبلية وعائلية ومصادر الدعم الأخرى لقوات طالبان وغيرها من القوى المتمردة، وهي مناطق قريبة من الحدود الباكستانية. وفي الأقاليم ذاتها وقع أكثر من 70% من الهجمات القاتلة التي استخدمت فيها القنابل في عام 2006. ويعتبر كثير من الأفغان والعاملين في الهيئات الإنسانية والأقاليم الريفية في هذه الأصقاع "مناطق صراع"؛ وفي هذا المناطق، تكاد تتعدم المعونات الحكومية والإنسانية والإنسانية.

وليس من المفاجئ أن هذه المناطق - على وجه الخصوص - غير مستقرة؛ فثمة أدلة قوية على أن الجماعات المتمردة تمارس نشاطها بحرية في الأراضي الممتدة عبر الحدود، في المناطق القبلية بباكستان، حيث درجة تدخل السلطات الباكستانية أقل ما يكون. وتعبر الكثير من الجماعات المتمردة الحدود الباكستانية بصفة منتظمة، وتحتمي في المناطق الحدودية، بل وفي بعض المدن الباكستانية مثل تشترال وبشاور وكويتا. كما يزداد عدد وتفصيل التقارير حول تقديم مسؤولين حكوميين باكستانيين من مختلف المستويات المساعدات أو الدعم لجماعات المتمردين. بل لقد اعترف بعض المسؤولين الباكستانيين المحليين علانية بتقديمهم الدعم.

وفي هذا السياق أصبح من المستحيل أن يؤخذ على محمل الجد إصرار باكستان المستمر على أنها تضرب بشدة على أيدي الجماعات الأفغانية المتمردة. غير أنه من الخطأ أن نعزو كل ما تعانيه أفغانستان من عدم استقرار إلى سهولة احتياء المتمردين في باكستان. فالنشاط المتعلق بالتمرد ( وما يصاحبه من مشكلات) لا ينحصر في الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية على الحدود الباكستانية؛ فقد

شنّت القوات المناوئة للحكومة العديد من الهجمات بالقناص و عمليات القتل في الأقاليم الشمالية والغربية وفي مدينة كابول، كما أن حالة عدم الاستقرار العامة قد أثرت على الحياة في كل أنحاء البلاد تقريباً. و بين كل ثلث هجمات للمتمردين يقتل فيها مدنيون نجد أن واحدة منها قد وقعت خارج المناطق الحدودية؛ فالجماعات المتمردة تنفذ عملياتها بسهولة في أجزاء كثيرة من أفغانستان.

وشكا الكثير من الأفغان لـ هيومن رايتس ووتش من الهجمات المتعمدة ضد المدنيين ومن ارتفاع عدد الضحايا المدنيين عند وقوع هجمات على الأهداف العسكرية.

ومن هؤلاء محمد عريش - والذي تم اقتباسه في مطلع التقرير الحالي - وهو أحد ضحايا التفجير الذي وقع في كابول في 5 يوليو/تموز 2006، واستهدف المدنيين فيما يبدو - والذي أعرب عن عدم فهمه لشن المتمردين مثل هذا الهجوم، قائلاً: "ما الخطأ الذي ارتكبناه؟ ... لماذا تريد طالبان قتلي؟" كما قال لـ هيومن رايتس ووتش:

أنا مجرد عامل. ليس لي أعداء. لا أعرف أحداً من طالبان. ... لا أعرف أحداً من هؤلاء القوم. أنا لست عدوهم. أنا لم أر أحداً من قوات الناتو في ذلك اليوم [الذي وقع فيه الانفجار] ... لقد رأيت قومي فحسب؛ الأفغان. ماذا كان هدفهم، الشعب؟ طالبان يستهدفون الجميع ولا يستهدفون أحداً [بالذات]. أنا لا أعلم من أو ماذا كان هدفهم يومئذ؛ ولا أعلم ما هدفهم الآن.

أما حبيب الله، الذي فقد أخاه في تفجير بكابول في مايو/أيار 2006 كان - فيما يبدو - يستهدف أحد أرتال قوات الناتو، فينند بمنفذ الهجوم قائلاً: "الأوغاد - لقد فجروا أنفسهم. لم يقتلوا الأجانب. وما قتلوا سوى أشخاص أبرياء. كانوا يحاولون قتل الأطفال".

## II. ارتفاع عدد الضحايا المدنيين: اتجاهات وإحصاءات

علاوة على ما تقدم من روایات، اطلعت هيومن رايتس ووتش على معلومات إضافية حول هجمات المتمردين التي تعرض فيها مدنيون للقتل أو للجرح. ويورد القسم التالي جانباً مما تم التوصل إليه:

### المدنيون في مرمى النيران

شنّت قوات المتمردين عدداً كبيراً من الهجمات خلال عام 2006 سقط فيها قتلى وجرحى في صفوف المدنيين؛ وبناء على البيانات المتوفّرة، وكذلك المعلومات التي تم جمعها من مصادر أخرى موثوقة، من بينها مراقبون محليون ودوليون، وبعد الاطلاع على التقارير المنشورة، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أنه في عام 2006 وفيما لا يقل عن 350 حالة، أسفرت الهجمات التي شنتها قوات المتمردين عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين. وشملت هذه الهجمات التفجيرات بالقنابل وإطلاق النار والاختطاف والإعدامات وغير ذلك من أعمال العنف مما أدى إلى مصرع 669 مدنياً أفغانياً على الأقل.<sup>3</sup> (هذه الأرقام لا تشمل العديد من المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في أثناء الاشتباكات التي جرت بين قوات المتمردين من جانب والقوات الحكومية الأفغانية أو قوات الناتو وقوات التحالف من جانب آخر).

وتتسم الأرقام الإجمالية الواردة هنا بالتحفظ؛ ويرى العديد من المسؤولين والمدنيين الأفغان أن كثيراً من حالات الوفاة أو الإصابة تمر دون أن يرد لها ذكر في التقارير، وأن العنف الذي يقع في المناطق الريفية النائية يظل مجهولاً. والأرجح أن العدد الحقيقي للضحايا المدنيين في هجمات المتمردين أعلى من ذلك.

ومعظم المدنيين الذين قتلوا في هجمات المتمردين قد لقوا حتفهم في التفجيرات بالقنابل، على الرغم من أن أعداداً كبيرة منهم راحوا ضحية إطلاق النار عليهم أو قتلوا بعد اختطافهم. وفيما يلي تفصيل للبيانات المتاحة:

<sup>3</sup> في مطلع يناير/كانون الثاني 2007 صرّح أحد ضباط الاستخبارات الأميركيّة لجريدة نيويورك تايمز بأن "عمليات استخدام العبوات الناسفة المزروعة على جانب الطريق قد تضاعفت في العام الماضي لتصل إلى 1677 عملية بعد أن كان عددها 783 عملية عام 2005. أما ما يسميه العسكريون "الهجمات المباشرة" ويعنون به الهجمات التي يستخدم فيها المتمردون الأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية وغيرها، فقد زاد عددها إلى 4542 هجنة بعد أن كانت 1558 في عام 2005. انظر: David Cloud, "US Says Attacks Are Surging in Afghanistan," *New York Times*, January 16, 2007

## هجمات بالقنابل (الهجمات الانتحارية و"العبوات الناسفة الارتجالية"):

- في عام 2006 وقع ما لا يقل عن 189 هجوماً بالقنابل سقط فيه قتلى وجرحى من المدنيين (وشملت هذه العمليات: الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة وغير ذلك من أنواع الهجوم المختلفة).
- أسفرت الهجمات البالغ عددها 189 عن مقتل 492 مدنياً وإصابة 773 مدنياً بجراح، وبذلك فاق مجموع الضحايا ألف شخص بين قتيل وجريح.
- وقع ما لا يقل عن 118 هجوماً على أهداف عسكرية، بينما استهدف 57 هجوماً غيرها المدنيين أو أغراضها مدنية. (وفي 14 حالة أخرى، كان الهدف غير واضح).
- أسفرت الهجمات الـ 118 التي يbedo استهدافها لأهداف عسكرية عن مقتل 268 وإصابة نحو 534 من المدنيين.
- أما الهجمات بالقنابل البالغ عددها 57 والتي استهدفت المدنيين وأغراضها مدنية فقد أسفرت عن مقتل 192 مدنياً وجرح 215 آخرين.

## إطلاق النار والاختطافات والإعدامات والهجمات التي لم يتم استخدام القنابل فيها:

- لقي ما لا يقل عن 177 مدنياً مصرعهم في عمليات إطلاق النار متعددة وعمليات اختطاف وإعدام وغير ذلك من صنوف الهجمات الخالية من استخدام القنابل.

## الهجمات الانتحارية

كانت الهجمات الانتحارية نادرة الحدوث في أفغانستان، إلا أنها تكررت بشكل منتظم خلال عام 2006. فيذكر أن عام 2003 شهد هجومين انتحاريين، وارتفع عدد هذه الهجمات إلى ست هجمات عام 2004 ثم إلى 21 هجوماً عام 2005. أما في عام 2006 فقد أفادت الأنباء بوقوع ما لا يقل عن 136 هجوماً انتحارياً في أفغانستان – أي ستة أضعاف الهجمات التي تم تنفيذها في عام 2005. (من الملاحظ أن هذا الرقم يندرج ضمن الهجمات الـ 189 المذكورة أعلاه). وذكرت المصادر العسكرية الأميركية أرقاماً مماثلة، فأوردت أن عدد الهجمات في عام 2006 كان 139 هجوماً، ويبعد أنها تشمل الهجمات التي لم يتم الإعلان عنها<sup>4</sup>. وصرح القادة العسكريون الأميركيون أنهم يتوقعون زيادة عدد الهجمات الانتحارية في عام 2007 الجاري.<sup>5</sup>

<sup>4</sup> انظر: David Cloud, "US Says Attacks Are Surging in Afghanistan," *New York Times*, January 16, 2007.

<sup>5</sup> انظر مقال: "New US commander in Afghanistan expects rise in suicide attacks in 2007," Associated Press, January 29, 2007، فيه نقلاً عن الميجور جنرال ديفيد إم روديغور قائد الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا قوله "توقع زيادة الهجمات الانتحارية وبعض التكتيكات الأخرى التي يعتقدون أنها ناجحة ... ولذا نتوقع أن نرى ذلك إلى جانب الهجمات التي تتسم بالمواجهة أو الهجمات المتكررة التي تستهدف المسؤولين الحكوميين الأفغان والمواطنين وقوات الأمن وكذلك قوات التحالف."

أما أعداد المدنيين الأفغان الذين قتلوا أو تعرضوا لإصابات في أثناء الهجمات الانتحارية عام 2006 فقد بلغ مجموعهم 803 شخصاً (272 قتيلاً و531 جريحاً). كذلك ارتفعت أعداد الهجمات الانتحارية في النصف الثاني من العام.<sup>6</sup>

والهجمات الانتحارية – كما سناقشها في التحليل القانوني أدناه – ليست من طرق القتال غير المشروعة، ولو أنه من شبه المؤكد أن جميع هذه الهجمات التي وقعت في أفغانستان تشكل انتهاكاً لقوانين الحرب. فالانتحاريون عادة ما يستخدمون في هجماتهم وسائل غادرة – أي أنهم ينتحلون هيئة المدنيين ويحتمون بها للاقتراب من أهدافهم. كما أن الهجمات الانتحارية كثيراً ما تستهدف المدنيين والأغراض المدنية، وكذلك لا يبذل المهاجمون أي مجهد للإفلال من عدد الضحايا المدنيين.

أما قوات طالبان التي من المعتقد أنها مسؤولة عن الأغلبية العظمى من الهجمات الانتحارية فإنها لم تك تبدي أي اكتراث بارتفاع عدد الضحايا المدنيين؛ وقد بث ملا داد الله، أحد قادة طالبان، شريط فيديو يحيي فيه الانتحاريين ويدعى أن الهجمات الانتحارية كانت ناجعة بشكل خاص في مواجهة القوات الأجنبية.<sup>7</sup> وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 صرخ قاري يوسف أحmedi المتحدث باسم طالبان لوكالة باجهووك الأفغانية للأنباء بأن الهجمات سوف تستمر في عام 2007، وأن "الهجمات الانتحارية جزء من نشاطنا الحربي اعتمدته المجلس العسكري الأعلى".<sup>8</sup> كما صرخ حكمتير بموافقته على دور الهجمات الانتحارية في نشاط المتمردين.<sup>9</sup>

<sup>6</sup> البيانات المجمعة والتقارير عن الهجمات محفوظة في ملف لدى هيومن رايتس ووتش. وقد أصدرت منظمة "مكتب الأمن" الأفغانية غير الحكومية تقريراً قصيراً في ديسمبر/كانون الأول 2006 وثقت فيه التصعيد الحاد في الهجمات الانتحارية في الشهور الأخيرة من عام 2006. انظر: ANSO, "A Winters Tale: Less Attacks, More Threats," December 2006.

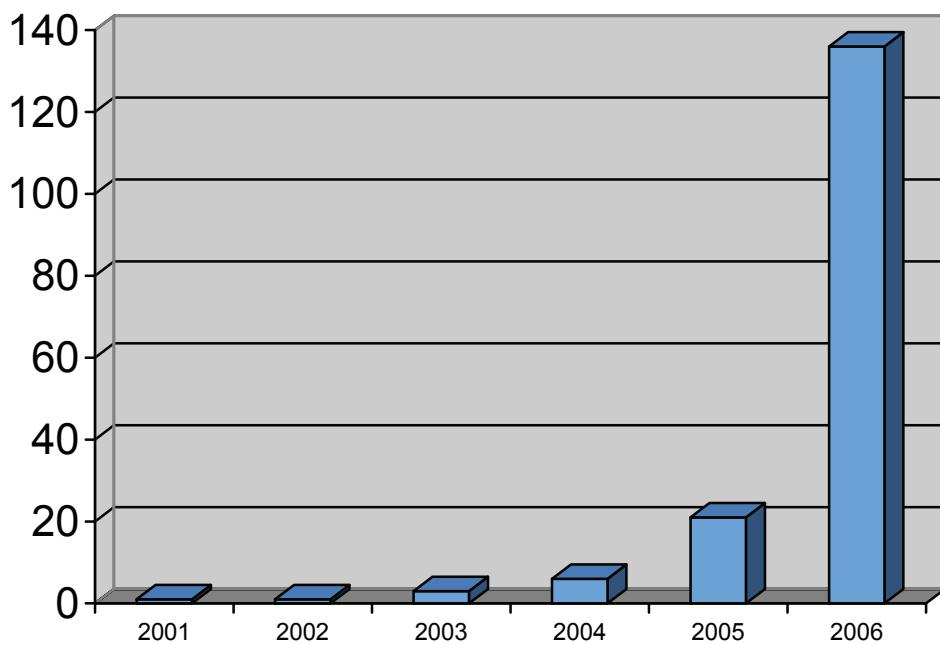
<sup>7</sup> للاطلاع على شريط الفيديو انظر الموقع التالي: <http://www.siteinstitute.org/bin/articles.cgi?ID=publications239006&Category=publications&Subcategory=0> وقد صرخ قاري يوسف أحmedi المتحدث باسم طالبان إلى وكالة باجهووك الأفغانية للأنباء في ديسمبر/كانون الأول 2006 بأن ANSO, "A Winters Tale: Less Attacks, More Threats," December 2006. جزء من نشاطنا الحربي وافق عليه المجلس العسكري الأعلى لحركة طالبان، وكالة باجهووك الأفغانية للأنباء "سجل أفغانستان للهجمات الانتحارية لعام 2006" ، 6 يناير/كانون الثاني 2007 (في ملف هيومن رايتس ووتش). وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006 أجرت وكالة أسوشيدت برس للأنباء مقابلة مع أحد قادة طالبان ألقى فيها بعض الأضواء على تزايد شعبية الهجمات الانتحارية في أفغانستان. انظر

Noor Khan, "Taliban commander says 'hundreds' of suicide bombers ready in fight for Islamic law," Associated Press, October 10, 2006. كما قابل المراسل الملا نمير أحمد حمزة أحد قادة طالبان المحليين في زابول الذي بين أن "المجاهدين عندما يستعدون للجهاد فإنهم قد قرروا التضحية بأرواحهم .... وإذا كان حاجة إلى عملية استشهادية – هجمات انتحارية – فسوف أهب نفسي وسيكون هذا أسعد يوم في حياتي. أنا دائمًا مستعد لأقوم بعملية استشهاد ضد الأمريكان وحلفائهم.... نحن نريد دولة إسلامية وشريعة إسلامية. ولا نريد الأمريكان أو غيرهم من النصارى... وأنا من واجبي كمسلم أن أقاتل وأقوم بالجهاد ضد الأمريكان حتى يرحلوا". وعلى الرغم من الطابع البلاغي لتصريح القائد حمزة فهو يعطي على الأقل فكرة عن الخطاب الذي يستعمل للتبرير على الهجمات الانتحارية.

<sup>8</sup> انظر 6, January 2007 "Afghanistan's record of suicide attacks in 2006," Pajhwok News, January 6, 2007 وهي محفوظة في ملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>9</sup> من مقابلة مع قلب الدين حكمتير، انظر "Cheragh (Kabul), March 6, 2007

وتظهر البيانات الإحصائية عن عدد ضحايا الهجمات الانتحارية في العام المنصرم مدى فتكها بالسكان المدنيين. فأكثر من 80% من الهجمات الانتحارية في عام 2006 (112 هجوماً) يبدو أنها استهدفت أرتالاً أو منشآت عسكرية، على حين أن 13% (أي 18 هجوماً) يبدو أنها استهدفت المدنيين والأغراض المدنية. (وثمة 6 هجمات لم تتضح أهدافها الحقيقية).<sup>10</sup> والهجمات الانتحارية الثمانية عشرة التي استهدفت المدنيين والأغراض المدنية أسفرت عن سقوط أكثر من مائة مدني بين قتيل وجريح (91 قتيلاً و 119 جريحاً).



المصدر: البيانات تستند إلى المعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش عن الهجمات الانتحارية التي تم رصدها.

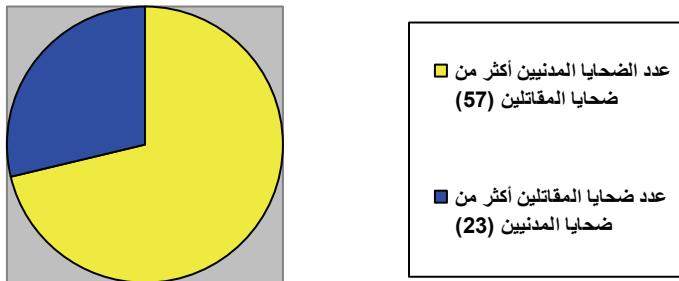
ومن الناحية النظرية، يمكن استخدام الهجمات الانتحارية كأسلحة ذات قدرة عالية على التمييز، فالانتحاري يستطيع تغيير ما معه في الهدف المقصود بدقة تصاهي أو تزيد على دقة أعقد الأسلحة الموجهة. ولذلك لا يمكن اعتبار هذه الهجمات سلاحاً لا يميز بين الأفراد كما هو الحال بالنسبة للألغام الأرضية على سبيل المثال. على أية حال يبدو أن الانتحاريين في بعض الظروف تتواتر

<sup>10</sup> وقع 180 هجوماً استخدمت فيها عبوات ناسفة ارتجالية يرجح استهدافها لأهداف عسكرية، وتم ذكرها أعلا، وكان من بينها 91 هجوماً انتحارياً و89 غير انتحارياً (استخدمت في معظمها أجهزة التفجير عن بعد أو ساعات توقيت الانفجار). وأما الـ 62 هجوماً بالعبوات الناسفة التي يبدو أنها استهدفت المدنيين أو الأغراض المدنية، فكان من بينها 20 هجوماً انتحارياً و42 غير انتحارياً. كما "فشل" الهجوم في خمس حالات أخرى حيث سارع المنفذ بتغيير عبوته الناسفة قبل الأوان.

أعصابهم أو يربكون ويفجرون عبواتهم قبل الأول. وفي عام 2006 يبدو أن كثيراً من الانتحاريين في أفغانستان قد فجروا عبواتهم عن طريق الخطأ بعيداً عن أهدافهم المقصودة مما أدى إلى مقتل وإصابة المدنيين.

ولذلك في بينما ظهر أكثر الهجمات الانتحارية وكأنه يستهدف أهدافاً عسكرية، إلا أن أكثر الضحايا كانوا من المدنيين. فمن بين 112 عملية يبدو أن الانتحاريين استهدفوا بها أهدافاً عسكرية، لم تسفر 32 عملية فقط عن سقوط أي ضحية مدنية أو من صفوف العسكريين.<sup>11</sup> ومن بين ما تبقى من الهجمات على أهداف عسكرية في عام 2006 وعدها 80 هناك 57 هجوماً زاد عدد ضحاياها المدنيين عن قتل أو جرح فيها من العسكريين أو رجال الشرطة. (انظر الرسم البياني).

**الهجمات الانتحارية التي استهدفت قوات أفغانية أو قوات أمن دولية في عام 2006**



وإجمالاً، أسفرت 80 من الهجمات الانتحارية على الأهداف العسكرية عن مقتل 181 من المدنيين، و37 فقط من القوات الأميركيّة وقوات التحالف وقوات الناتو والعسكريين والشرطة الأفغان. وبعبارة أخرى فإنه في عام 2006 قتل المتمردون في الهجمات الانتحارية على الأهداف العسكرية من المدنيين خمسة أضعاف ما قتلوا من المحاربين. والهجمات الانتحارية في مجملها كان لها أثر بالغ على السكان المدنيين الأفغان. وبإضافة ضحايا الهجمات الانتحارية على الأهداف العسكرية إلى ضحايا تلك التي استهدفت المدنيين والأغراض المدنيّة يصل مجموع المدنيين الأفغان الذين سقطوا في عام 2006 إلى 803 شخصاً (272 من القتلى و531 من الجرحى). ويصبح مجموع ضحايا الهجمات الانتحارية من المدنيين نحو ثمانية أضعاف ضحاياها من المقاتلين.

<sup>11</sup> تكرر هنا ما تم ذكره آنفاً من أن هذا الرقم لا يشمل 18 هجوماً انتحارياً متعمدة موجهة إلى المدنيين.

## الهجمات على المدارس

لم تكن أعداد القتلى المدنيين الأفغان هي المشكلة الوحيدة التي تفاقمت في عام 2006. فقد واصلت قوات المتمردين استهداف نظام التعليم الأفغاني: من مدارس إلى مدرسين إلى أولياء الأمور. وفي تقريرها الصادر في يوليو/تموز عام 2006 بعنوان "دروس في الرعب" وثقت هيومن رايتس ووتش العمليات المناوئة للحكومة التي شملت تفجير القنابل وإشعال الحرائق المتعمدة في مدارس البنات الابتدائية وقتل المدرسين وتهديد أولياء الأمور.

وكما ناقش التقرير، تستهدف القوات المناوئة للحكومة المدارس إما بسبب المعارضة الأيديولوجية للتعليم العلماني بصفة عامة، أو لتعليم البنات على وجه الخصوص. أو لأن المدرسين والمدارس يعبرون رمزاً تمثل الحكومة أو ما يقوم به الأجانب.

وقد زادت المشكلات المطروحة في التقرير سالف الذكر سوءاً على سوء؛ ففي عام 2006 شنت القوات المناوئة للحكومة على وجه الإجمال 190 هجوماً على المدرسين وموظفي المدارس والتلاميذ والمدارس، وشملت الهجمات التفجيرات والحرائق المتعمدة وإطلاق النار؛ وهذا يمثل ضعف ما ورد وقوعه من اعتداءات مشابهة عام 2005، وكان عددها 93 اعتداء.<sup>12</sup>

والاعتداءات المتتصاعدة استمرت في التأثير بقسوة على حضور التلاميذ وغيابهم، وخاصة في المناطق الجنوبية. وفي أوائل أغسطس/آب 2006، وبعد منتصف السنة الدراسية بقليل أذاعت وكالة اليونيسيف أرقاماً تبين أن أكثر من نصف المدارس في أربعة أقاليم جنوبية رئيسية قد أغلقت أبوابها نتيجة الاعتداءات أو التهديدات، وأن قرابة مائة ألف طفل قد أخرجوا من مدارسهم.<sup>13</sup> وفي أغسطس/آب عام 2006 أصدرت وزارة التعليم الأفغانية بياناً ذكرت فيه أن 41 تلميذاً ومدرساً وموظفاً في الوظائف المعاونة بالمدارس قد قتلوا بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2006 أثناء هجمات للمتمردين.<sup>14</sup> وفي خطاب ألقاه في أكتوبر/تشرين الأول عام 2006 ذكر الرئيس كرزاي أن مائتي ألف طفل في سائر أنحاء البلاد قد أخرجوا من مدارسهم نتيجة للعنف الجاري.<sup>15</sup>

<sup>12</sup> انظر الملحق "ب": "اعتداءات على نظام التعليم الأفغاني 2005-2006"

<sup>13</sup> انظر تقرير اليونيسيف: "UNICEF fears progress in education will be reversed," August 4, 2006، وذكرت اليونيسيف أنه بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز تم رصد 11 تفجيراً و50 حريقاً متعمداً و37 تهديداً وحادثاً للهجوم بالصواريخ.

<sup>14</sup> انظر بيان وزارة التعليم الأفغانية: 2006 "Education Under Fire" August 2006، "التعليم تحت قصف النيران" أغسطس/آب 2006. انظر كذلك: International Crisis Group, "Countering Afghanistan's Insurgency: No Quick Fixes," Asia Report No. 123، November/تشرين الثاني 2006 على الموقع التالي في الإنترنэт: <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4485&l=1>.

<sup>15</sup> انظر مقالة باميلا كونستابل: Pamela Constable, "Home schools operate secretly in fear of violence," *Washington Post*, 13 أكتوبر/تشرين الأول 2006

## التشريد ونقص التنمية

يسهم النزاع المسلح أيضاً على التشريد ونقص التنمية في كثير من مناطق أفغانستان.

فما بين أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول عام 2006 فرت ما يتراوح بين 15000 و20000 أسرة أفغانية – أو ما بين 90 و120 ألف رجل وامرأة و طفل – نازحين عن ديارهم في الولايات الجنوبية هلمند وأورزجون وقندهار بسبب العنف المستمر والصراع المسلح، وذلك وفقاً لما ذكرته مفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة والحكومة الأفغانية.<sup>16</sup> وكان قرابة 115 ألف أفغاني غيرهم قد سبق نزوحهم وأعيد توطينهم في داخل الأقاليم المذكورة، مما يعني أنه بحلول سبتمبر/أيلول 2006، بلغ عدد الأفغان النازحين من ديارهم في الولايات الثلاث المذكورة وحدها ما لا يقل عن 200 ألف أفغاني، حسبما ورد، علاوة على أعداد غير معروفة من نزحوا في الأقاليم الحدودية: باكتيكا وباكтиبا وخوست وكونار. كما ظل ملايين اللاجئين الأفغان في الأماكن التي لجأوا إليها في كل من باكستان وإيران خارج وطنهم أفغانستان.<sup>17</sup>

وفي نهاية عام 2006 أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أنها غير قادرة على تقديم المساعدات في عديد من المناطق المتضررة في الجنوب الشرقي:

سيبقى الوضع الأمني على الأرجح باعثاً على القلق في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي حيث تنشط الجماعات المناوئة للحكومة مستخدمة بشكل مطرد وسائل لا تميز بين ضحاياها، مثل الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى إبطاء الإصلاحات الإدارية على مستوى الولايات والمناطق. ومن المستبعد أن يطرأ أي تحسن ملحوظ على سبل وصول المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى العائدين في أفغانستان خلال عام 2007.<sup>18</sup>

<sup>16</sup> للاطلاع على المجموعة الكاملة من إحصائيات الأمم المتحدة والحكومة وأرقامهما الخاصة بالنزوح في جنوب أفغانستان انظر: Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), “Fighting in the south sets off new wave of displacement: a profile of the internal displacement situation,” December 22, 2006

(2007) (تاریخ الاطلاع: 23 مارس/آذار 2007) <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/rsd/rsddocview.pdf?tbl=RSDCOI&id=459e656d2>

<sup>17</sup> انظر المصدر السابق. وكذلك: UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), “Afghanistan: 2007 Country Operations Plan” (تاریخ الاطلاع: 23 مارس/آذار 2007) <http://www.unhcr.org/home/RSDCOI/4505323f2.pdf>

<sup>18</sup> انظر: UNHCR, “Afghanistan: 2007 Country Operations Plan,” p. 1.

نداء عالمي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2007 يوضح استمرار خطورة الأوضاع:

عند كتابة هذا النداء، كانت الأوضاع في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي ما تزال غير مستقرة إلى أبعد الحدود، مما يجعل من الصعب بل من المستحيل الوصول إلى العائدين .... واستمرار الأوضاع الأمنية على أحوالها من أعظم دواعي القلق وسوف تحد على الأرجح من إمكانية الوصول الفعلي إليهم خاصة في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي.<sup>19</sup>

وللمساعدة في مواصلة التعامل مع مشكلة النازحين الأفغان طلبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 52 مليون دولار أمريكي، غير أنها لا تتوقع عودة أكثر من 400 ألف لاجئ في عام 2007.<sup>20</sup>

ولن يجد اللاجئون شيئاً يغريهم بالعودة؛ فعلاوة على العنف المستمر، لا يوجد إلا القليل من المعونات الحكومية أو الإنمائية أو الإنسانية في المناطق الجنوبية أو الجنوبية الشرقية. والمساعدات الدولية والحكومية والمشروعات الإنمائية قد توقفت في معظم مناطق الجنوب والجنوب الشرقي خلال معظم فترات العامين الماضيين.

---

<sup>19</sup> انظر: 23 (تاریخ الاطلاع: 208, at <http://www.unhcr.org/home/PUBL/455443a90.pdf>UNHCR, “Global Appeal 2007,” pp. 205 and 206). مارس/آذار (2007).

<sup>20</sup> انظر: UNHCR, “Afghanistan: 2007 Country Operations Plan,” pp. 2-5 and “Global Appeal 2007,” pp. 205-206.

### III. التوصيات

يضع القانون الإنساني الدولي قيوداً على العمليات العسكرية التي تقوم بها كافة أطراف النزاع المسلح. فيحظر على القوات المسلحة للدول وجماعات المعارضة المسلحة الاستهداف المتعذر للمدنيين أو للأغراض المدنية؛ أو شن هجمات لا تميز بين المدنيين والمحاربين أو من المتوقع أن تسفر عن خسائر في المدنيين لا تتناسب مع حجم المكاسب العسكرية؛ أو شن هجمات أو توجيه تهديدات تستهدف في المقام الأول إشاعة الرعب بين السكان المدنيين؛ أو مهاجمة الأهداف العسكرية باستخدام الغدر. وفي جميع الهجمات يجب على الأطراف المتحاربة اتخاذ كل الخطوات الازمة لقليل الأضرار الواقعة على المدنيين إلى الحد الأدنى. وعند تنفيذ عمليات هجومية ينبغي على القوات المتمردة أن تختار أماكن لشن هجماتها بحيث لا تقترب من المناطق المدنية، وأن تحاول تحاشي العمليات في المناطق المدنية المزدحمة. وعلى الحكومة الأفغانية والقوات الدولية، وفي الحدود الملائمة، أن تتجنب تمويع قواعدها وإجراء عملياتها داخل المناطق كثيفة السكان أو على مقربة منها.

وتتقدم هيومن رايتس وورتش بالتوصيات المحددة الآتية:

إلى طالبان والحزب الإسلامي وجيش المسلمين وقوات جلال الدين حقاني وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى:

- إيقاف جميع الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية. على جميع القادة العسكريين والزعماء في طالبان والجماعات المتمردة الأخرى أن يضمنوا عدم استهداف المدنيين في هجماتهم. فبموجب القانون الإنساني الدولي لا يجوز للقوات المسلحة استهداف إلا الأهداف العسكرية أو مقاتلي العدو أو المدنيين المشتركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية. والأشخاص المحسنون من أي هجمات يشملون المسؤولين والموظفين الحكوميين المدنيين الأفغان، والعاملين في هيئات التنمية والعون الإنساني، والمدرسين والصحفين والأطباء وغيرهم من الموظفين المدنيين غير المقاتلين. كما وتحظر مهاجمة الأغراض المدنية كالمدارس والمستشفيات والمنازل ما لم تكن تستخدم في مقاصد عسكرية.
- إيقاف كل الهجمات التي تحدث أضراراً بالمدنيين أو الأهداف المدنية دون تمييز أو من دون تناسب. ويجب على القوات المتمردة التي تهاجم أهدافاً عسكرياً اتخاذ كافة الخطوات الممكنة للإقلال من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. فيجب عدم القيام بأي هجوم تستخدم فيه طرق لا

تميز بين المدنيين والمقاتلين أو يتوقع أن تسبب أضراراً باللغة بالمدنيين. وعلى طالبان وسائر الجماعات المسلحة الأخرى تحاشي شن أي هجمات في المناطق المزدحمة بالمدنيين، مثل الطرق المزدحمة، وشوارع القرى والمدن، والأسواق وغيرها من أماكن التجمع العامة، بناء على عدم شرعية مثل هذه العمليات.

- إيقاف الهجمات والإذارات التي ترمي إلى إشاعة الرعب بين المدنيين. ويجب على طالبان وسائر الجماعات المسلحة الامتناع عن توجيه الإذارات أو الهجمات التي تستهدف إشاعة الرعب بين السكان المدنيين فهذا تصرف غير شرعي بموجب قوانين الحرب. وينبغي عدم اللجوء إلى تهديد المدنيين باستخدام العنف عن طريق إرسال "رسائل ليلية" على سبيل المثال أو أعمال أخرى تروع المدنيين.
- التوقف عن انتحال هيئة المدنيين أثناء القيام بهجمات. وعلى أعضاء طالبان والجماعات المتمردة الأخرى عدم التذكر في ملابس مدنية لاكتساب أفضلية عسكرية عند شن هجماتهم. فانتحال الهيئة المدنية يعرض المدنيين الحقيقيين لمزيد من الأخطار عند الاشتباك مع قوات الحكومة. فالقوات المناوئة للحكومة تستطيع استخدام "خدع الحرب" الأخرى كالتمويه والشراك والعمليات الخداعية والمعلومات التشويشية ولكن يجب ألا يتذدوا هيئة المدنيين عند القتال.
- التأكيد على الالتزام بإتباع القانون الإنساني الدولي. ويجب على القوات المناوئة للحكومة أن تعلن عن تأكيدها الالتزام بإتباع القواعد المتفق عليها للقوانين الدولية للحرب بما في ذلك تحريم استهداف المدنيين أو شن هجمات لا تميز بين المدنيين وغيرهم، أو تلحق بهم أضراراً مفرطة، أو الهجوم بقصد إشاعة الرعب بين المدنيين بالدرجة الأولى، أو انتحال هيئة المدنيين بغية تحقيق أفضلية عسكرية. وهذه القواعد استشهدت بها القوات الأفغانية عند انتقادها للقوات السوفيتية خلال الثمانينيات والقوات الأمريكية وقوات التحالف خلال حرب 2001.

إلى قوات الحكومة الأفغانية وقوات التحالف الدولي بما فيها القوات الأمريكية وقوات الناتو وقوات التحالف:

- مراجعة السياسات و البروتوكولات الخاصة بإنشاء القواعد والدوريات والأرتال من أجل تقليل الضرر الواقع على السكان المدنيين إلى الحد الأدنى. تتعرض القوات الحكومية والدولية للخطر المتعاظم بالهجوم عليها من قبل القوات المناوئة للحكومة، وينبغي أن تسعى للابتعاد عن المدنيين والأغراض المدنية قدر المستطاع. إن ضمان حماية السكان المدنيين يتطلب تمركز القوات العسكرية أحياناً على مقربة من مناطق سكنية مدنية. غير أن هذه

القوات يجب أن تتخذ ما أمكنها الاحتياطات الكافية للقليل من الضرر الذي قد يصيب حياة المدنيين إلى الحد الأدنى، وذلك على سبيل المثال بوضع القواعد ونقط التفتيش أو المواقع المؤقتة على مسافات بعيدة عن مناطق المدنيين.

مراجعة قواعد الاشتباك مع العدو والإجراءات التي تتخذها القوات للتعامل مع انتشاريين حقيقيين أو أشخاص يتحمل قيامهم بهجمات انتشارية. تحتاج القوات الحكومية والقوات المتحالفة إلى تحسين سياساتها الخاصة بالتحقق من هوية المواطنين وإنذارهم، تجنبًا لإطلاق النار على المدنيين للاشتباх الخطأ في أنهم عناصر انتشارية مهاجمة. ومن الترتيبات المقترحة ما يلي:

- اتخاذ المزيد من الخطوات لإظهار نقاط التفتيش والأرتال وذلك بتزويدها بالمصابيح وبلاقات كبيرة مكتوبة بلغتي داري وباشتو
- تزويد نقاط التفتيش بمترجمين في جميع الأوقات.
- تزويد نقاط التفتيش بجنود على علم بالتعليمات الأساسية وذلك بلغتي داري وباشتو، ولغة الإشارات ليتمكنوا من التواصل مع المدنيين.
- تدعيم حملات الخدمات العامة لإرشاد المدنيين الأفغان إلى السلوك السليم عند نقاط التفتيش وحول الأرتال. ويجب إرشاد المدنيين إلى المبادئ الأساسية حتى يتجنبو الوقوع في الخطر.

#### إلى حكومة باكستان:

- إجراء التحقيق والمحاكمة اللائقة مع المتمردين الموجدين في باكستان ممن تورطوا في انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وإحالتهم إلى القضاء.
- التوقف عن دعم القوات المتمردة – بما في ذلك عدم إيوائها- التي تعمل خارج باكستان والمسئولة عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويجب على السلطات الباكستانية أن تضمن عدم قيام أي جهات حكومية باكستانية، سواء كانت فيدرالية أو إقليمية أو محلية، بتقديم أي حماية أو دعم للمتمردين المسؤولين عن هجمات انتهكوا بها قوانين الحرب.

إلى الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المدني في أفغانستان وباكستان وغيرهما، بمن فيهم الزعماء الذين يقدمون الدعم السياسي أو العملي لقوات التمرد الأفغانية:

- التنديد العلني بالهجمات المتممدة على المدنيين والهجمات التي تشن عليهم دون تمييز ملحة أضراراً بالغة بهم واستخدام أساليب الغدر. يجب على الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمع المدني وشيخ القبائل والمسؤولين الحكوميين المحليين - مهما اختلفت وجهات نظرهم حول التمرد في أفغانستان - التنديد باستخدام قوات التمرد الأفغانية للطرق غير المشروعة في الحرب. وهذه الطرق تشمل الاغتيالات والإعدامات والهجمات على المدنيين، بمن فيهم موظفو الحكومة المدنيون والعاملون في وكالات العون، والهجمات على الأغراض المدنية مثل العيادات الطبية والمدارس.